المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/03/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في ضيافة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

14 - 11988

حسن إغلان

اختار المجلس الوطني لحقوق الإنسان موضوعة هذه السنة في المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء بين 12 و 21 فبراير الجاري، وهي موضوعة الإعاقة في المغرب. ما فتئ تهميشها في السياسة و الاجتماع، ماذا يعني هذا القول؟

صحيح أن تاسيس هذه المؤسسة الحقوقية رسميا أتى وفق انفتاح الدولة على المستقبل وتصالحها مع التاريخ، ولأن الإعاقة تفترض مقاربة حقوقية، وليس مقاربة إحسانية ترمي إلى الشفقة وجاراتها، ولأن المغرب الرسمي في بلاغته العامة وضع الإنسان، أو بالأحرى موارده البشرية موضوع اهتمام بالغ، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان دأب منذ تاسيسه إلى التركيز على موضوعة حقوقية معينة. هذه السنة اختار موضوعة الإعاقة بتنوعاتها المختلفة، وجعلها سؤالا حقوقيا وثقافيا بالمغرب الراهن. لقد نجح في ذلك من خلال المنطلقات التالية:

أولا: في هندسته الجميلة للفضاء الذي يتحرك فيه المعاق بسهولة، وهي هندسة تعطي للمكان ألفة. ليس فقط فيما يسمى بالولوجيات، و إنما في تأثيثه جماليا، لذلك استقطب الزوار بشكل لافت.

ثانيا: شكل هذا الفضاء في أيامه لقاءات متنوعة، حيث النقاش الديمقراطي حول موضوعات متعددة مرتبطة بالإعاقة، ففي اليوم الواحد يؤثث المنظمون ثماني ندوات في اليوم الواحد، بين شهادات واحتفالات تكريمية ببعض المعاقين (رشيد الصباحي،عدنان الجزولي مثلا)، وندوات يختلف موضوعها بين جلسة وأخرى، ومن منطلقات نظر مختلفة إبداعية (أدب، رسم، تصوير، غناء، فن...)، وسياسة، وحقوقية،

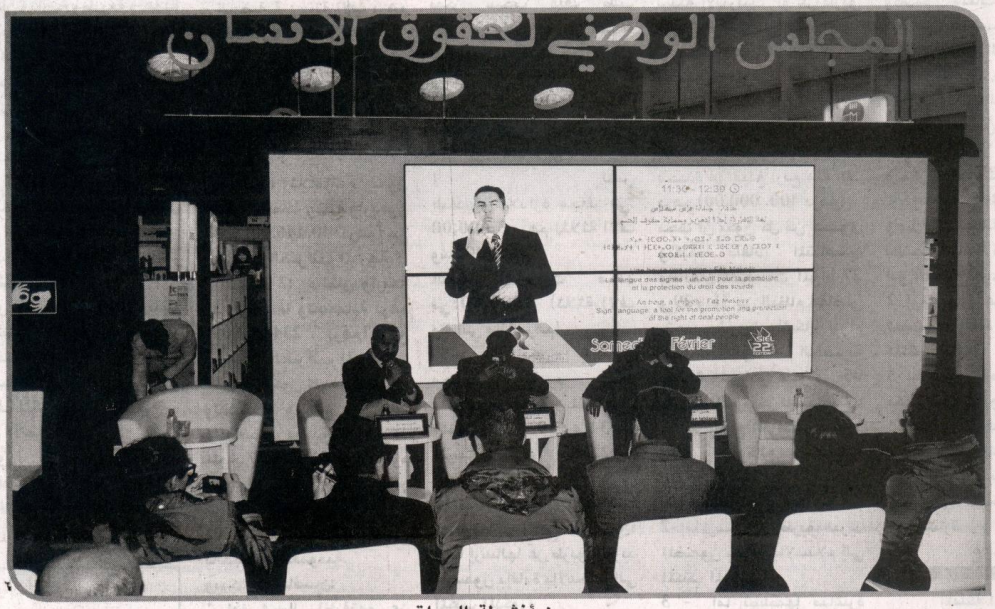

من أنشطة الرواق

وطبية وسوسيولوجية، كان من الصعب متابعة كل هذه اللقاءات المسطرة بدقة فائقة.

ثالثا: لقد مكنني هذا الفضاء من إعادة الذاكرة إلى الزمن الجميل، الذي تعودنا تسميته بزمن الرصاص، ليس من حيث التقائي ببعض المعتقلين السياسيين السابقين، ولا حتى بعودة إلى نشيد المرحلة، وإنما في النشاط وحيوية هذا الفضاء، وكأنه يعيدك إلى البهو الجامعي أيام زمان. ثمة أناس يسيرون جيئة و ذهابا، ينظمون الجلسة تارة، ويستقبلون المدعوين و الزوار تارة أخرى بنضالية عز نظيرها في المؤقت المغربي. سأذكر بعض الأسماء التي رافقتني في بعض المرات. أذكر بشرى العمراني وعبد الحميد، وامينة، وحافظ، ويونس... هؤلاء وغيرهم أعطوا الإعاقة المعنى مستثمرين نضالهم الحقوقي في ذلك.

إن انخراط المجلس الوطني في هندسة موضوعة وفضاءه يفترض أسئلة من قبيل هل سيتم نسيانها أو وضعها في الأرشيف؟ أم، هل سيضع هذه الموضوعة ضمن أفقه الإستراتيجي؟ سؤالان متباعدان ومتقابلان. كل واحد يسير في طريق، لكن حكمة الإخوة المشرفين عليه تعطيني اليقين، بأن هذه الموضوعة، سيتم البحث فيها واقتراح ولوجيات جديدة كشكل من أشكال المصالحة مع هذه الفئة المهمشة. إن وضعه لها، ومساءلته واشتراك المعنيين بالأمر في الحوار المثمر حولها. كل ذلك يجعل المجلس وفق مهامه المحددة سلفا النظر إليها استراتيجيا، و هو مطلب ما فتئت النضال من أجله. إنه الهدف الذي نتوخاه. ما دامت المقاربة الحقوقية لتلك الموضوعة هي الأجدر بذلك.

لا مراء إذن القول إن المجلس الوطني نجح في ذلك، أي في وضع الأصبع على فئة اجتماعية و إنسانية متروكة للضياع في هشاشة مركبة، ولأن الأمر كذلك كان علينا متابعة تفاصيل جلسات هذا الرواق، ليس في المتابعة الصحفية العادية، وإنما في إيقاظ أسئلة الإعاقة عبر فتح الأبواب المغلقة عليها. بمعنى آخر دمقرطة الفضاءات العمومية. وهذا لا يتاتى إلا بتربية حواس العموم، أو على الأقل إعادة تربيتها كي يكون فعل الذي تقوم به ذو معنى. لا يتعلق الأمر بقلب تلك الفضاءات، وهندستها من جديد، وإنما في أجرة القوانين المعمول بها دوليا، وبالمحصلة هو الفعل الذي يعيد الثقة في الدولة والمجتمع معا.

إن كتابة هذه الورقة - بهذه السرعة - تروم الشهادة، حتى لا ننسى، ولأن النسيان تذكر.فإننا حاولنا باقتصاد شديد الوقوف على أهم اللحظات التي عشتها شخصيا داخل الرواق، وخاصة في مقصفه الخاص بالضيوف. ثمة إشارات تنتظرني في المكتب لأكتبها. إشارات تتبخر في صداع زوار المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء. صحيح أنني لم أحضر أي لقاء ثقافي في هذا المعرض بالنسبة لي هو اقتناء ما أرغب في قراءته. لأول مرة أحضر في رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لأترك هذا جانبا عساني أنسى ما ذكرته، وأرتق ما تبقى في مقال آخر.

المغربية الصحراء

محامون يدعون لإلغاء عقوبة الإعدام على المستوى التشريعي والعملي والقضائي

7/9324

الرباط (و م ع) – عقدت شبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام، نهاية الأسبوع الماضي، بالرباط، مؤتمرها الوطني الأول تحت شعار «لنترافع من أجل إلغاء عقوبة الإعدام».

وقال النقيب عبد الرحيم الجامعي، منسق الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن الشبكة تنظم هذا المؤتمر للتأكيد على أن عقوبة الإعدام «يجب أن تنتهي على المستوى التشريعي والعملي والقضائي».

وأوضح أن المغرب لم ينفذ عقوبة الإعدام منذ سنة 1993، لكن هناك أحكام تصدر بعقوبة الإعدام ومعتقلون محكومون بالإعدام، مؤكدا وجود رأي عام، على رأسه الرأي العام الحقوقي، يرافع من أجل إلغاء هذه العقوبة.

وأبرز الجامعي أن المغرب يعرف تطورا حقوقيا بفضل وجود حركة حقوقية نشطة وكذا بفضل الدستور، مشددا على وجوب اتخاذ قرار جريء وشجاع لإلغاء عقوبة الإعدام وملاءمة المنظومة الجنائية الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية.

واعتبر أن الأمر يدخل في إطار دور المحامين، على غرار دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات للتنبيه إلى خطورة عقوبة الإعدام ووضعية المحكومين بالإعدام وضرورة إلغاء هذه العقوبة بصفة نهائية.

وأكدت حورية السلامي، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس يشارك في المؤتمر الأول لشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام، باعتباره مساندا لجميع المبادرات الهادفة إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وأوضحت أن المجلس يعتمد في هذا الشأن على المرجعية الدولية في هذا المجال، ومنها البروتوكولات الاختيارية، وكذا المرجعية الوطنية خاصة الدستور في فصله الـ 20 الذي ينص على الحق في الحياة، فضلا عن عدة مرجعيات إقليمية.

وأضافت أن معظم الدول المتقدمة ألغت عقوبة الإعدام، وأن الإلغاء أصبح يعد مؤشرا على مدى احترام حقوق الإنسان، مشيرة إلى أنه لم يعد هناك داع للحكم بهذه العقوبة في المغرب على اعتبار أنه لم ينفذها منذ 1993، مؤكدة أنه يجب إلغاؤها من المنظومة التشريعية والقانونية الوطنية.

وشبكة المحاميات والمحامين ضد عقوبة الإعدام هي جمعية تضم المحامين المناهضين لعقوبة الإعدام بالمغرب تأسست في 23 دجنبر 2013، بهدف حشد الجهود للإلغاء التام لعقوبة الإعدام من المنظومة الجنائية، ووقف عالمي لتنفيذها.

وتميز المؤتمر بتنظيم ندوة علمية حول موضوع «هل يسقط تنفيذ عقوبة الإعدام بالتقادم» بمشاركة حقوقيين وباحثين في مجال العلوم الجنائية، كما تضمن برنامج المؤتمر جلسة مسائية خصصت لعرض ومناقشة التقريرين الأدبي والمالي ولانتخاب الهياكل التقريرية والتنفيذية للشبكة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

"سماع دعوى الزوجية في سياق مقاربة حقوقية".. موضوع ندوة علمية بخريبكة

4/5232

في مبادرة جديدة وغير مسبوقة منذ دخول التعديل الجديد للمادة 16من مدونة الأسرة لحيز التنفيذ بادرت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة إلى تنظيم ندوة علمية احتضنتها يوم الجمعة 26 فبراير 2016رحاب غرفة التجارة والصناعة بخريبكة تمحورت حول موضوع "سماع دعوى الزوجية في ضوء المقاربة الحقوقية"، فعلى مدى أزيد من ثلاث ساعات ناقش مشاركون من نادي قضاة المغرب والوداية الحسنية للقضاة، ومحامون وباحثون ودكاترة وناشطون جمعويون الإشكاليات التي يثيرها موضوع تفشي ظاهرة الزواج غير الموثق في مناطق واسعة من المملكة، وسبل مواجهة الظاهرة في ضوء المقاربة الحقوقية.

استهلت أشغال الندوة التي ترأسها عبد القادر العزابي رئيس المحكمة الابتدائية بخريبكة بمداخلة افتتاحية لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بخريبكة بني ملال تطرق فيها لأهمية تنظيم هذا اللقاء الذي يأتي في سياق تعديل المادة 16من مدونة الأسرة وتمديد آجال سماع دعوى الزوجية مدة خمس سنوات إضافية، والذي يهدف إلى البحث عن آفاق أرحب لاعتماد المقاربة الحقوقية في دعاوى ثبوت الزوجية بما يتيح توثيق الزواج الذي حالت أسباب قاهرة دون توثيقه، والحيلولة دون استغلال هذه الآلية القانونية للتحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المنظمة لزواج التعدد وزواج القاصر ومنع التزويج بالإكراه ومختلف الممارسات الماسة بحقوق المرأة و الطفل كما هو متعارف عليها في المواثيق الدولية و القوانين الوطنية.

وقدم عضو نادي قضاة المغرب أنس سعدون مداخلة تمحورت حول موضوع "اثبات العلاقة الزوجية في ضوء الجلسات التنقلية" سلط فيها الضوء على نتائج دراسة ميدانية أنجزت مؤخرا بإقليم أزيلال حول واقع ظاهرة الزواج غير الموثق بالاقليم، مؤكدا أن هذه المبادرة تقوم على فلسفة تحقيق قضاء القرب، فعوض أن يأتي المتقاضون للمحاكم للحصول على حقوقهم وتلبية طلباتهم، أصبحت الهيئات القضائية تنتقل اليهم، من أجل تسهيل ولوجهم للعدالة وللقضاء على كافة العراقيل العملية التي تواجههم.

وكشف الباحث في قانون الأسرة المغربي والمقارن أنس سعدون النقاب عن صور للأسباب القاهرة التي لا تزال تواجه بعض الأسر في توثيق عقود الزواج، وهي متعددة، بنيوية تتعلق بعزلة بعض المناطق وبعدها عن المصالح الإدارية المختصة بالتوثيق، وثقافية ترتبط بضعف حملات التحسيس وانتشار الأمية، واقتصادية مردها واقع الفقر وتفشي الهشاشة، وقانونية تتجلى في غياب أي جزاء رادع لمخالفة المقتضيات المتعلقة بتوثيق الزواج مما يحولها إلى مجرد قاعدة مكملة، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود حالات كثيرة للاستغلال السيء للمادة 16من مدونة الأسرة كمنفذ جديد لشرعنة تزويج الطفلات أو زواج التعدد أو الاكراه على الزواج، وهو ما جعل العديد من الجهات تدق ناقوس الخطر أمام تفاقم النزاعات الناتجة عن هذه الأنماط من الزواج التي تتم في غفلة عن الحماية القانونية أو القضائية.

في نفس السياق تطرق المستشار محمد الخضراوي نائب رئيس الوداية الحسنية للقضاة لموقف محكمة النقض من سماع دعوى الزوجية، مسلطا الضوء على عدد من الاجتهادات المبدئية لأعلى هرم قضائي في المملكة، ومؤكدا أنها تروم بالأساس حماية المصلحة الفضلى لكافة مكونات الأسرة، زوجة وزوجا وأبناء.

> **المقاربة القانونية وحدها غير كافية للإلمام بظاهرة الزواج غير الموثق في أبعاده المتعددة كان لزاما الانفتاح على مقاربات أخرى**

واختار الأستاذ الحسين الراجي رئيس نقابة المحامين بالمغرب أن يتناول في مداخلته موضوع المادة 16من مدونة الاسرة والالتزامات الدولية للمغرب، مسلطا الضوء على مقترحين أمام المجتمع المدني، يروم الأول حذف الفقرة الثانية من المادة 16من مدونة الأسرة، وهو ما يعني حذف العمل بإمكانية سماع دعوى الزوجية بعد انصرام الأجل المحدد قانونا، واعتبار عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزويجة.

بينما يهدف المقترح الثاني إلى حذف الفقرة الأولى من المادة المذكورة والتي تعتبر عقد الزواج الوثيقة المقبولة لإثبات العلاقة الزوجية، وإعادة النظر في المركز القانوني للأمهات العازبات بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

وقدم الأستاذ عبد الصمد خشيع محام مداخلة حول موضوع قراءة في المادة 16سلط فيها الضوء على عدة اشكاليات تثار عند تطبيق النص القانوني أهمها نطاق وحدود العمل بالخبرة الطبية لإثبات العلاقة الزوجية، خاصة وأنها من السهل أن تثبت العلاقة البيولوجية لكنها من الصعب أن تثبت العلاقة الشرعية، فضلا عن الاشكاليات المتعلقة بالنصاب القانوني المطلوب في البينة الشرعية.

ونظرا لكون المقاربة القانونية وحدها غير كافية للإلمام بظاهرة الزواج غير الموثق في أبعاده المتعددة كان لزاما الانفتاح على مقاربات أخرى، وفي هذا السياق قدم الدكتور محمد ملالي طبيب نفساني مداخلة حول وضع وتطبيق المادة 16من مدونة الأسرة والمنظومة الثقافية ..تحليل نفسي، حيث أبرز جانبا من المشاكل النفسية التي تواجه النساء الراغبين في اثبات العلاقة الزوجية غير الموثقة، كاشفا الضوء على معاناة شريحة واسعة من الأطفال الذين يهدر أحد أبرز حقوقهم وهو الحق في الهوية، معتبرا أن تطبيق المادة 16من مدونة الأسرة يرتبط بجزء كبير من الموروث الثقافي وهو ما يطرح بإلحاح اشكالا عميقا حول علاقة القانون بالمجتمع.

أشغال الندوة العلمية تواصلت بفتح باب المناقشات حيث خلص المشاركون إلى ضرورة البحث عن حل جذري لظاهرة الزواج غير الموثق يحول دون تحويل الاستثناء إلى قاعدة ويمنع من الدخول في حلقة مفرغة تهدر كل المكتسبات التي أقرتها مدونة الأسرة لفائدة كافة مكونات الأسرة المغربية وعلى رأسها المرأة والطفل، وهو ما يستدعي اعطاء الأولوية للمقاربة الحقوقية.

اليزمي يتحدث في اشبيلية عن المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

23462/18

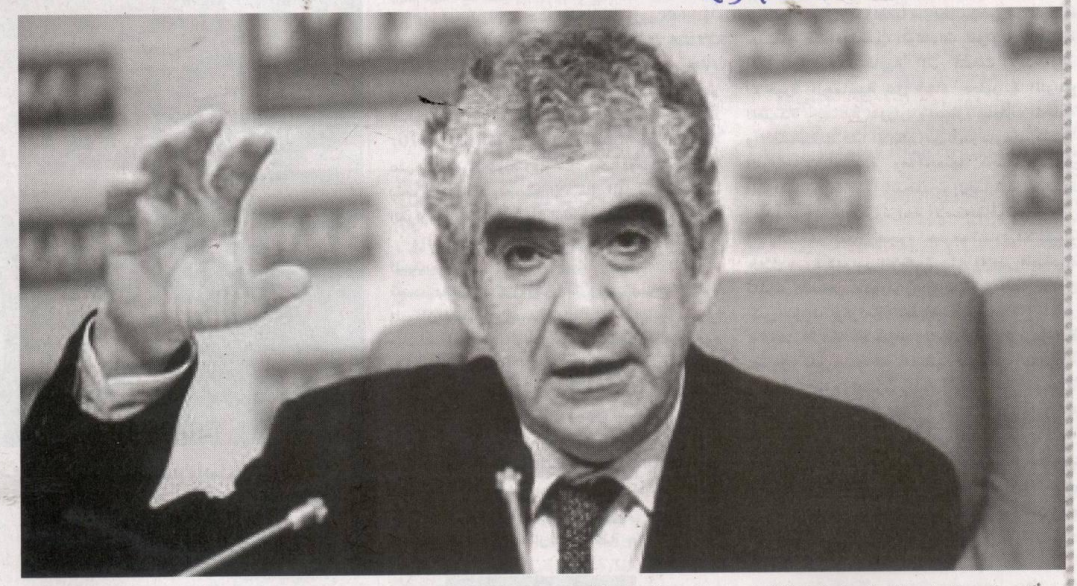

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أخيرا بإشبيلية جنوب إسبانيا، أن التدبير الديمقراطي للتعددية الثقافية المغربية يعد إحدى الأولويات الرئيسية للمملكة، خاصة منذ اعتلاء اجلالة الملك محمد السادس عرش المملكة .

وأوضح اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش منتدى حول التنوع الثقافي ودوره في خدمة التنمية ومقاومة التطرف، الذي تنظمه مؤسسة الثقافات الثلاث للبحر الأبيض المتوسط بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة، أن التنوع الثقافي قضية نوقشت في وقت مبكر بالمغرب بهدف النهوض بالتعددية الثقافية.

وأشار اليزمي، في هذا الصدد، إلى أن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (إركام)، إلى جانب هيئة الإنصاف والمصالحة ومدونة الأسرة يعد إحدى أهم إنجازات المملكة في السنوات الأخيرة، مذكرا، في هذا الصدد، بأن دستور 2011 عرف في ديباجته الهوية الوطنية المغربية بكونها تتميز بالتعددية بما فيها التاريخية.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في السياق ذاته، الدور الهام الذي سيتعين على المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والذي تم إحداثه بموجب الدستور، الاضطلاع به، مشيرا إلى أن اللجنة المكلفة بإعداد مشروع القانون التنظيمي لهذه المؤسسة التي أحدثت متم سنة 2015، ستعمل على اعداد وملاءمة الاستراتيجيات اللازمة للنهوض أكثر بهذه التعددية.

وبحسب اليزمي فإن ذلك يؤكد الأهمية التي يتم إيلاؤها للغات كما يتضح من خلال إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية، وحماية اللغة الحسانية والحفاظ على تماسك وتنوع الهوية المغربي.

كما أبرز الأهمية التي يتم إيلاؤها للمكون اليهودي للهوية التاريخية للمغرب، من خلال عديد من البرامج كتلك المتعلقة بالحفاظ على المقابر اليهودية، وتلك التي أفضت إلى نشر سلسلة من الكتب حول الذاكرة اليهودية في جهات مختلفة من المغرب.

وفي ما يتعلق بالثقافة الحسانية، قال اليزمي إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفات ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم جنوب المملكة وجامعة محمد الخامس بالرباط، أحدث قبل أربع سنوات مركز الدراسات الصحراوية، الذي أضحى اليوم أول ناشر للكتب حول هذه الثقافة.

وخلص رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن هذه الإنجازات تعكس الدينامية المؤسساتية والجمعوية في مجال تدبير التنوع والتعدد الثقافي في المغرب.

يشار إلى أن منتدى «الثقافة، الهوية والتنمية البشرية» بإشبيلية (23-24 فبراير) ركز على العلاقة والتفاعل في المجال الثقافي بين إسبانيا والأندلس والبلدان المغاربية، لاسيما المغرب، كفضاء يمثل بوابة البحر الأبيض المتوسط، ومكان متميز بغناه الثقافي والتراثي، وكذا تفاعله على مدى قرون عديدة من التاريخ المشترك.

وتضمن برنامج هذا المنتدى المتوسطي ندوتين ركزت الأولى على «القيم المشتركة لبناء التعايش والتعاون على أساس احترام التنوع»، فيما همت الثانية «التنوع الثقافي مصدر الثروة والتنمية الاجتماعية»، وتناول المشاركون، من خلالهما، قضايا ' من قبيل «المناهج العملية لتدبير التنوع»، و«التعاون الثقافي باعتباره عاملا للتفاهم».

كما ناقش المشاركون في هذا المنتدى مواضيع مثل «دور الجامعات في دمقرطة الثقافة والولوج إلى مجتمع المعرفة»، و«تعزيز التراث ودور السياحة الثقافية»، و«المراكز التاريخية الأندلسية والمدن العتيقة نموذجا حيا للتعايش»، إلى جانب استكشاف مشاريع تخص مجالات التعزيز والتعريف والتكوين المرتبطة بحقل التراث الثقافي.

واشتمل برنامج المنتدى، أيضا، على أمسيتين للموسيقى الأندلسية، وذلك في إشارة للتعابير الفنية التي تجمع بين ضفتي حوض المتوسط، ركزت الأولى على شخصية الملك الشاعر المعتمد بن عباد، فيما أحيى الثانية فنانون مغاربيون قدموا نوبة الموسيقى الأندلسية التي تلتقي فيها المدارس الموسيقية التاريخية الثلاث للأندلس.

اليزمي: مجلس حقوق الإنسان يتعاون مع عدد من المنظمات التبشيرية بالمغرب

01/03/2016 هاجر بدرخان

كشف **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان "إدريس اليزمي" أن المغرب يعرف وجود العديد من المنظمات التبشيرية الإسبانية التي تنشط في مجموعة من المناطق** ، و قال اليزمي في حديثه لجريدة اسبانية على هامش مشاركته في منتدى حول التنوع الثقافي بمدينة اشبيلية، أن هناك منظمات دينية اسبانية التي تقدم الخدمات للمهاجرين، و المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل يتعاون مع العديد منها، في طنجة، الناظور والحسيمة''

و في سؤال حول القس الاسباني ''استيبان فيلاسكيز'' الذي منعته السلطات المغربية من دخول أراضيها، بعد إتهمامه بالاقيام بأعمال تبشيرية على التراب المغربي، نفى اليازمي علمه بقضية القس الذي كان يدير مركزا لإدماج الشباب في الناظور ، والمعروف بأنشطته لمساعدة وتتبع المهاجرين الأفارقة الذين يحاولون دخول مدينة مليلية المحتلة، و أن هذه القضية اطلع عليها من خلال وسائل الاعلام فقط

http://nadorino.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B4/

https://www.maghress.com/nadorcity/37414

http://www.jihapress.com/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%BA%D8%B2%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%8A/

http://segangan.net/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%87%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B4%D9%8A/

http://www.aabbir.com/30643.html

منظمة مراسلون بلا حدود بتونس تتوصل بتقرير أسود عن قضية طرد الصحفي الليلي من القناة الأولى

المصدر: 1 مارس 2016 عبدالاله بوسحابة

وجه الصحفي المبعد من القناة الأولى تعسفا،رسالة إلى منظمة مراسلون بلا حدود ''فرع تونس''،و هي أولى الخطوات لتدويل القضية التي إستمرت لنحو 32 شهرا وسط صمت غريب من المؤسسات الحكومية و البرلمانية و النقابية،و تقول الرسالة:

إلى منظمة مراسلون بلا حدود ''فرع تونس''

الموضوع:طلب حماية صحافي مغربي و مساندته في قضية طرد تعسفي من التلفزيون المغربي و من حملة إعلامية للتخوين و اتهامه بالانتماء إلى البوليساريو

تحية طيبة للزميلات و الزملاء في منظمة مراسلون بلا حدود،و بعد :

يؤسفني أن أتقدم إليكم بالوقائع التالية التي تخص قضية طردي التعسفي من التلفزيون المغربي كمذيع أخبار،و حملة التخوين و التشكيك في الوطنية التي تعرضت لها بعد مضي نحو إثنين و ثلاثين شهرا:

تعرضت لطرد تعسفي من الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة في 20 يونيو 2013 بقرار مشترك بين مديرة الأخبار بالقناة الأولى فاطمة البارودي و الرئيس المدير العام للشركة فيصل لعرايشي و مساعدة رئيس ديوانه إدريس الإدريسي،و ذلك عقب 14 سنة من العمل الصحافي بالإذاعة و التلفزة المغربية،و قناة العيون الجهوية،و تحت مسمى إنهاء الإلحاق،و قبل ذلك تعرضت للمضايقات التالية:

عدم تكليفي بتغطية الأحداث الوطنية الكبرى.

تعمد عدم تكليفي بالتغطيات الدولية أو التقليل من تكليفاته بها،إذ أنه طيلة 3 سنوات من وجوده البارودي على رأس المديرية لم أكلف سوى بثلاث مهمات دولية أي بمعدل مهمة واحدة في السنة.

تغييبي عمدا عن مهمة تنشيط الندوات الإعلامية الخاصة باستفتاء و انتخابات 2011 التي عرضت على القناة الأولى.

تعمد تلقيبي داخل هيئة التحرير بعبارة ''الصحراوي تحت الخيمة''،و هو ما شكل بالنسبة لي إستفزازا و سلوكا مرفوضا داخل فضاء للعمل.

كتابة تقريرين في حقي إلى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية فيصل لعرايشي في عام 2013،طلبت في احدهما من إدارة الشركة،نقلي تأديبيا إلى قناة العيون الجهوية أو إبعادي إلى إحدى الوزارات،على حد قول التقرير.

و قد انتهت هذه المضايقات بتوريط فيصل لعرايشي في تنفيذ ما أسميه بمؤامرة الإبعاد تحت مسمى إنهاء الإلحاق،إذ قامت مديرة الأخبار ''البارودي'' باتهامي زورا بارتكاب خطأ مهني في النشرة الرئيسة ليومه 17 يونيو 2013 يتعلق بالعناوين و عدم احترام المديرة،بينما يشير تسجيل النشرة المذكورة إلى عدم وجود أي خطا مهني بتاتا،و قد تلقيت استفسارا خلال شهر يونيو 2013،و لم تنتظر إدارة العرايشي أن أقوم بالرد عليه حتى قامت بصياغة ما يسمى ب''قرار إنهاء الإلحاق''،و إدعاء أني لم أكن سوى موظفا بإحدى الوزارات،ملحقا بالشركة الوطنية،بينما الواقع الذي تجسده 14 سنة من التواجد على أمواج الإذاعة و شاشة التلفزة المغربية و حزمة الوثائق الإدارية المتوفرة يؤكد أني لم يكن أبدا موظفا بتلك الوزارة بل كنت صحافيا غير مرسم في الإذاعة و التلفزة المغربية منذ عام 1999،ثم صحافيا مرسما بها سنة 2006،و أن التدليس الإداري الذي قام به رئيس ديوان فيصل لعرايشي سنة 2011 لم يكن سوى مقدمة لتنفيذ عملية التخلص مني لاحقا.

و قد فوجئت بعد هذه الوقائع بحرماني من أجري الشهري من الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة إبتداء من يوليوز 2013،قبل أن تعود الشركة إلى صرف راتبي لشهري يوليوز و غشت 2013،و عادت مرة أخرى إلى توقيف راتبي في شتنبر 2013 و حتى الآن،و الأخطر من كل ذلك أن لا تقوم الوزارة التي أبعدت إليها بصرف راتبي إلى حد الآن لأنها تعلم أن لا ذنب لها في هاته المؤامرة،كما أني لم اتوصل عندما وقع الخلاف مع إدارة

الشركة،بأي قرار إداري مكتوب أو تبليغ مهما كانت وسائله،بل من المر في نهاية هذه الوقائع أن يقوم الحراس الخاصون للشركة بمنعي من دخول مقر عملي في 30 غشت 2013 بدل أن تقوم الإدارة بإستدعائي و تبليغي بقرارها،و تلك إهانة ما بعدها إهانة في حق صحافي أدخل التلفزيون في وقت من الأوقات لبيوت المغاربة و أدى مهامه بجدارة للتلفزيون في أكثر 11 دولة.

تعمدت إدارة فيصل لعرايشي عدم تمكيني من قرار ابعادي مكتوبا،حتى لا أستطيع تقديم طعن في المحكمة الإدارية في القرار الإداري المذكور،المعيب و المشوب بالشطط في استعمال السلطة،و لهذا منذ أن توجهت إلى المحكمة الإدارية بالرباط في يوليوز 2013 بثلاث قضايا،الأولى لإيقاف القرار،و الثانية لإلغائه،و الثالثة للمسؤولية و تسوية الوضعية،قوبلت مقالاتي بعدم القبول ابتدائيا و إستئنافيا،و حينما تقدمت إلى محكمة النقض بالرباط بطلب نقض أحد هاته الأحكام اكتشفت أن هيئة المحكمة رفضت طلبي في أقل من 40 يوما على توصلها بالدعوى،مما اعتبرته أسرع حكم تصدره محكمة النقض بالرباط في أحد الملفات.

كما أن شكايتي بالسب و القذف ضد مدير ديوان فيصل لعرايشي عن طريق رسالة الكترونية،التي تصفني بعبارة "ذاك الحمار ديال الراضي"،و التي وضعت لدى المحكمة الإبتدائية بالرباط في غضون شتنبر 2013 وجدت طريقها للحفظ من طرف النيابة العامة للرباط لسبب غير منطقي و هو إنكار الفاعل،و كذلك كان مصير شكاية أخرى بالنصب و الاحتيال قدمتها إلى النيابة العامة للرباط في أكتوبر 2013 ضد المدعو حميد أمومن الذي كان ينسب إبعادي من التلفزيون إلى جلالة الملك و شخصيات سياسية أخرى وفق ما هو ثابت من خلال تسجيلات صوتية سلمت إلى الشرطة القضائية في الرباط و نشرت على اليوتوب،فكان أن قضت المصالح المعنية بالبحث فيها بعد نحو 22 شهرا،و حتى مع اعتراف المدعو حميد أمومن بالنصب و الاحتيال كما يوضح محضر الشرطة،قضت باطلاق سراحه و حفظ الشكاية لسبب غير منطقي و هو عدم وجود العناصر التكوينية للفعل الجرمي.

توجهت طيلة هاتف الفترة الممتدة منذ نحو 32 شهرا إلى عدد من الجهات الحكومية **و المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بمراسلات و طلبات مؤازرة و تدخل،و لكن لم أتلقى منها حتى الآن أي جواب سواء بالإيجاب أو الرفض،كما توجهت كذلك إلى المنظمات و الهيئات الحقوقية الوطنية "العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان،المركز المغربي لحقوق الإنسان،الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان،الهيئة المغربية لحقوق الإنسان،المنتدى الوطني لشباب الصحراء،و منتدى فاس لهيئات المجتمع المدني"،و كان ذلك بسبب أني أعيش من دون راتب منذ شتنبر 2013،و هو ما تسبب لي و لأسرتي الصغيرة المكونة من خمسة أطفال في أضرار اقتصادية و اجتماعية و نفسية،و قامت كل تلك الهيئات الحقوقية بدورها بمراسلة عدة جهات كالديوان الملكي و أخرى حكومية من بينها رئاسة الحكومة و وزارة الاتصال و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و رئاسة الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة،و لم تتوصل كل تلك الهيئات بدون استثناء بأي جواب من أية جهة كانت،و هذا أمر مؤسف حقا.

قمت بالمطالبة بحقوقي المادية و القانونية في 14 سنة من العمل الصحافي بالإذاعة و التلفزة،و من أجل رد الإعتبار بعد الطرد التعسفي الذي تعرضت له،بالتوجه مباشرة إلى الرئيس المدير العام فيصل لعرايشي في يونيو 2013 بطلب مقابلة كما يؤكد الإشعار بالتسلم المؤرخ في 27 يونيو 2013،و توجهت كذلك إلى رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية التي أنتمي إليها طيلة 12 سنة كما يؤكد الإشعار بالتسلم المؤرخ في 27 يونيو 2013،و لكني فوجئت بضعف التفاعل مع طلب المؤازرة و التدخل،و بتغاضي فيصل لعرايشي عن إستقبالي شخصيا لأن ذلك سيحطم المؤامرة،و بعد استنفاذ هاتين الوسيلتين قمت بتنظيم 57 لقاء تضامنيا وطنيا في العديد من المدن المغربية،كانت أولها طرفاية في شتنبر 2013،و آخرها في المركب الثقافي سيدي بليوط بالدار البيضاء خلال 2015،و توجهت أيضا خلال 2014 إلى جزيرتي تنريفي و لانزروطي باسبانيا،و نظمت هناك لقاءين دوليين تضامنيين.

منذ بداية هذا النزاع في يونيو 2013،لاحظت أن الخصوم في هذه القضية يريدون تحويل الصراع من مسألة مهنية إلى سياق آخر و هو التشكيك في الوطنية و التخوين،و محاولة إيهام الرأي العام الوطني أن الإبعاد تم بسبب تهمة الانفصال التي حاولوا إلصاقها بي بشتى الوسائل،و قد إستعملوا من أجل ذلك جريدة العلم الناطقة بإسم حزب الإستقلال،عبر مقالين مجهولي الكاتب،أحدهما نشر في 24 يونيو 2013 تحت عنوان : " محمد راضي الليلي أشهر بطاقة انتمائه للصحراء و نسي انتماءه لوزارة التربية الوطنية"،كما استعان الخصوم كذلك في وقت لاحق بموقع هيبة بريس في 21 دجنبر 2013،لنشر مقال يتهمني شخصيا و الأستاذ الجامعي عبد الرحيم بنبوعيدة الذي اصبح الآن رئيسا لجهة كلميم وادنون،إتهماننا بالإنفصال و بالرغبة

في التحول إلى قضية مشابهة للناشطة الصحراوية أمينتو حيدار،و قد حمل المقال إسم ''هل يسعى الراضي الليلي إلى سلك طريق مينتوا حيدار '' قبل أن يقوم الخصوم بنشر مقال آخرا ''في موقعي تليكيسبريس و مغرس''إتهمونني فيه بدعم الانفصال تحت عنوان موحد بين الموقعي : '' الراضي الليلي يتلقى سلخة في العيون ''،و مقالين آخرين في موقع كازا بريس و الصحيفة نيوز'' تحت عنوان : ''خطير:ظهور معطيات جديدة في قضية الصحافي الراضي الليلي''،و حينما فشلت كل هاته المقالات في أهدافها ''المقيتة''،إتجه الخصوم في شتنبر 2015 إلى إنشاء صفحة فيسبوكية تحمل عنوان:كلنا ضد الخائن راضي الليلي.

في 22 يناير 2016 يتم توقيفي من طرف الشرطة المغربية في أحد مخافر مدينة سلا الجديدة قرب العاصمة الرباط،و يتم سحب بطاقتي المهنية للصحافة الموقعة من طرف وزير الاتصال المغربي بالنظر لكوني رئيس تحرير جريدة راضي نيوز الإلكترونية،كما تم حجز آلتي للتصوير قبل أن تطلب مني الشرطة مغادرة المخفر من دون أن أعرف الجهة التي أمرت بتوقيفي تعسفا و لا التهمة الموجهة لي.و في 14 فبراير 2016،تعرضت سياراتي الشخصية لتخريب و محاول سرقة في مدينة اكادير المغربية و لازلت حتى الآن أجهل الفاعل مع العلم أني كنت قد نشرت قبل الحادث بنحو 24 ساعة،شريط فيديو يشرح قضية طردي من القناة و هو الشريط الذي يمكن أن يكون قد أزعج جهات معينة.

لكل هذه الأسباب،ألتمس من منظمتكم التي عرفت بالدفاع عن الصحافيين عبر العالم بالتدخل لدى الجهات المعنية في المغرب لأجل الحصول على الإنصاف و حقوقي المادية و القانونية و رد الإعتبار و معاقبة الجناة الذين كانوا وراء هذه القضية.

طباعة هذا الموضوع

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-641169.html

أكّد لـ "المغرب اليوم" صعوبة القضاء على الرشوةمبديع غير راضٍ عن نتائج محاربة الفساد في المغرب

الأربعاء ,02 آذار/ مارس الرباط – عمار شيخي

أكّد وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المملكة المغربية محمد مبديع، بأن ما تحقق على مستوى نتائج محاربة الفساد والرشوة، "لم يصل بعد إلى مستوى التطلعات"، مؤكدًا، "التزايد الكبير لانتظارات المواطنين وفي نفس الوقت، وجود صعوبات في القضاء النهائي على ظاهرة الرشوة بالمغرب"، وسجل المسؤول الحكومي المغربي على أن "التقدم المهم للمملكة والذي بلغ 11 درجة، في مؤشر إدراك الرشوة، حسب تقرير منظمة ترانسبارنسي الدولية"، إذ "تبوء المغرب المرتبة 80 عالميا من بين 175 دولة، وحصل على 39 نقطة على 100، بعدما احتل السنة الماضية المرتبة 91 على 177".

ويرى الوزير في مقابلة مع "المغرب اليوم"، أنه بالرغم من وجود صعوبات، إلا أن الحكومة ومنذ تعيينها، أولت عناية خاصة لمحاربة الفساد، وقامت بمتابعة تنفيذ بعض الإجراءات والتدابير، كما قامت بإجراء تقييم للوضع الراهن والتهيؤ لمنظور جديد لمكافحة الفساد"، وبخصوص ظاهرة الموظفين الأشباح، قال الوزير المغربي المكلف بالوظيفة العمومية، "خلال سنة واحدة تمكنا من ضبط 670 حالة تغيب غير مشروع عن العمل، بمختلف الإدارات العمومية، واتخذنا في حقهم الإجراءات القانونية اللازمة، أي مسطرة ترك الوظيفة العمومية، وقامت اللجنة الوزارية المختصة، بدراسة حوالي 800 حالة من الموظفين، غير المدرجة أسماؤهم ضمن الشهادات الجماعية لموظفي بعض الإدارات العمومية"، موضحا أنه خلال ثلاث سنوات، (2012- 2013 -2014)، تم ضبط 2107 حالة تغيب غير مشروع عن العمل، اتخذت في حقهم مسطرة ترك الوظيفة العمومية".

وأوضح المسؤول الحكومي المغربي، أن المملكة "اعتمدت استراتيجية وطنية لمحاربة الرشوة"، وقال، "من ضمن أهدافها التحسيس بالأهمية القصوى لمحاربة الآفة"، ثم "تعزيز مساهمة مختلف الفعاليات السوسيو اقتصادية والفئات المهنية والمجتمع المدني"، وكذا "احترام التزامات المغرب على المستوى الدولي في هذا المجال"، مذكرا أيضا بـ"إقرار إصلاحات مؤسساتية وتشريعية ومالية لمحاربة الرشوة وتخليق الحياة العامة، توجت بدسترة مختلف مؤسسات وهيئات تخليق الحياة العامة والحكامة الجيدة، منها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ومجلس المنافسة، ومؤسسة الوسيط".

ولفت، مبديع، إلى أن "الاستراتيجية ستمكن من تنفيذ المشاريع والإجراءات المبرمجة، بما فيها تحسين ترتيب المغرب على مستوى المؤشرات المعتمدة عالميا، منها المؤشر العالمي لإدراك الفساد، وقال الوزير، "نتطلع إلى أن ننتقل من معدل 39 إلى معدل 60، في أفق 2025".

http://www.almaghribtoday.net/home/interviews/%D9%85%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D8%B9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8D-%D8%B9%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

تقرير اخباري رسائل بنكيران من وراء استحضار أوفقير والبصري في خطاباته

عبد السلام الشامخ 01 مارس, 2016

أمام "الكثافة الخطابية" التي باتت تطبع المشهد السياسي المغربي، وأمام السياقات المختلفة التي من الممكن أن تؤثر في كل مناسبة سياسة أو حزبية، على الخريطة السياسية، يصعب على كل متابع للشأن الحزبي، أن يخرج بقناعات واستنتاجات فيما يخص تصريحات بعض السياسيين، التي يغلب عليها الطابع "الفجائي".

أغلب هذه التصريحات التي باتت تؤثث الفضاء السياسي المغربي تنتمي في غالبها إلى "المدرسة الواقعية"، التي تقر بتسمية الأسماء بمسمياته، حتى يكون للخطاب الموجه صدى لدى المتلقي، ولعل من التصريحات التي طبعت المرحلة السياسية الحالية، التي يقودها حزب "العدالة والتنمية"، قائد التحالف الحكومي، هو "المباشرة في الخطاب" وبعث رسائل "مشفرة"، إلى من يهمهم الأمر.

فرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران ما فتئ يمرر عدة إشارات يصعب تفسيرها، سواء من خلال خطابه السياسي، أو عبر قنواته الحزبية، ولعل من أبرز خرجاته الإعلامية التي أثارت انتباه الملاحظين، هو إحالاته المتكررة إلى عهدي الجنرال محمد أوفقير وإدريس البصري، رجل ظل الراحل الحسن الثاني. ففي لقاء الأمانة العامة للحزب الشهر الماضي، قال بنكيران بالحرف "هناك الذي يرفض أن يسترجع الشعب مبادرته ويأخذ مكانه الطبيعي، هذا التيار كان موجودا دائما، كان عنده رموز فيما سبق.. الله يرحم الجميع.. سي أفقير.. سي البصري.. وغيرهما..".

فما هي خلفيات توظيف رئيس الحكومة لأسماء تنتمي معظمها إلى حقبة تاريخية سابقة، كالجنرال أوفقير، ووزير الداخلية السابق إدريس البصري؟ وكيف يقرأ الباحثون في مجال الإعلام والتواصل هذا التوظيف المباشر لرموز ارتبطت بتاريخ القمع في المغرب؟ وهل يدخل ذلك في إطار تمويه ونبش في مرحلة سياسية سابقة؟ وإلى من توجه هذه التصريحات؟ موقع "لكم" يعيد تركيب حكاية توظيف رئيس الحكومة لهذه الأسماء وينقل لقرائه موقف عدد من السياسيين والباحثين في التواصل السياسي.

تثبيت خطاب القطيعة على مستوى نظام الحكم..

عبد الوهاب الرامي، أستاذ بالمعهد العالي للإعلام والاتصال، أكد لموقع لكم أن "توظيف رئيس الحكومة لأسماء تعود أساسا لفترة ما يسمى في المغرب بسنوات الرصاص، يراد منه تثبيت خطاب القطيعة مع ما يمثله هؤلاء الأشخاص على مستوى نظام الحكم".

وأضاف الباحث في مجال الإعلام والاتصال، أن "هذا ما يولد التصور بأن رئيس الحكومة ينخرط في تمثلات سياسية تضع مسافة مع النهج الذي كان قائما، والذي تمثله الأسماء الموظفة في الخطاب. وفي نفس الآن، يشجب الخطاب الذين استفادوا من الفترات المرتبطة بهؤلاء الأشخاص. وبما أن المواطنين عامة – وقد ينعتهم بعض علماء الاجتماع السياسي بالزبناء السياسيين– يميلون إلى الملموس والمحسوس، فذكر الأسماء التي تختزل توجهات معينة يقرب الخطاب السياسي أكثر من إدراك المواطنين البسطاء.

ومن جانب آخر، يضيف الرامي، "يعطي ذكر أسماء الأشخاص على مستوى السياسة دائما الانطباع أن السياسي الذي يوظف هذا المنهج يمتاز بالجرأة والوضوح". وقد يكون توظيف الأسماء بديلا للحديث المضمر عن نظام بأكمله. ثم لا ننسى أن كثيرا من المعارك الإيديولوجية الآنية قد تحسم،

بتفعيل عناصرها على رقعة الماضي. بمعنى أن حسم الجدل على مستوى مكونات الماضي، هو في نفس الوقت حسم للجدل القائم حاليا.

وختم الرامي تصريحه لموقع "لكم" بالقول: "هناك من جانب آخر إمكانية ذكر شخصيات مرجعية بحمولة إيجابية. وتكون هذه الشخصيات في الغالب من أولائك الذين يوجدون في صف خيارات الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة. وهو شيء طبيعي لإبراز الخيارات البناءة التي كانت قائمة آنذاك، ولتحسيس المواطنين باستمرارية النضال الذي يرمز إليه رئيس الحكومة، وإكسابه شرعية تاريخية".

اللعب بورقة التحكم

ومن جهته، أكد الأستاذ الجامعي والمحامي والحقوقي عبد العزيز النويضي، أن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، ومن خلال توظيفه لبعض الأسماء التي أكل عليها الدهر وشرب، مثل البصري وأوفقير: "يريد أن يقول أن الذين يقدمون الولاء للنظام السياسي قد يكونوا في نفس الوقت خطرا عليه"، وهو يقصد في ذلك، حزب (الأصالة والمعاصرة)، والأشخاص الواقفين من ورائه".

ولعل من تجليات هذا الخطر حسب ذات المتحدث، هو "دفع الملك إلى تبني سياسة ضد مصلحة البلاد أو دعنا نقول ضد "المصلحة العامة" بمفهومها الشمولي، إما من خلال محاربة الإسلاميين وعرقلة محاربة الفساد، أو اللعب بورقة التحكم".

وأضاف النويضي "رئيس الحكومة يريد تبليغ رسالة إلى الملك على أساس أن يحذره، ولأن ميزان القوى لا يسمح له بالمواجهة المباشرة، فهو يتواجه معه بشكل غير مباشر، إن كان يعبر دائما عن قناعته بأنه مع الملكية، ونحن لا يمكننا أن ندخل في النوايا".

الحزب "المعلوم"

في مقابل ذلك، أكد القيادي عبد العزيز أفتاتي، القيادي في حزب "العدالة والتنمية"، أن " بنكيران يلجأ إلى المقارنة وضرب الأمثلة، لوضع المغاربة في الصورة، التي يسعى كل سياسي لإيصالها إلى المواطنين"، مضيفا "أن البؤس مرتبط بالحكرة والاستبداد والقمع، هناك حزب سياسي، يعرفه المغاربة، يريد تطبيق نظام "بنعلي" في المغرب، فكيف يمكن مواجهته؟" مشيرا إلى أن "المغاربة أذكياء لدرجة أنهم يعرفون من يستغلهم، والجهات المستبدة التي تشتغل في السر".

وأشار أفتاتي في معرض حديثه، أن "رئيس الحكومة يوظف بعض الإشارات "الرمزية" سواء خلال خطابته أو في التجمعات الحزبية، للرد على الجهات التي تريد العودة بالمغرب إلى الوراء، وأنا سأسميهم البؤساء".

قبل أن يضيف: "الريف هو الخطابي، هناك "بؤس" يريد أن يحل محل الخطابي، الذي يرمز للحرية والإشراق"، مؤكدا أن " الحزب المعلوم سيفضح أمره قريبا لأن المغاربة أذكياء".

الحاضنة "البصراوية" تتسرب إلى "لاوعي " بنكيران

من جهة أخرى ، أكد عبد الرحيم العلام، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسي، أن "هناك من يريد انتقاد بنكيران ويقول "كان صالح فيهم غير البصري"، الذي يرمز في المخيال الجمعي إلى السلطة".

وأردف ذات المتحدث، أن هناك جانبين لفهم وتحليل خطاب بنكيران، "الجانب الأول، بصفته مواطنا مغربي يتحدث كما نتحدث نحن عن أوفقير والبصري، دون أن ننسى أن جزء من ماضي بنكيران مرتبط بوزير الداخلية إدريس البصري، فهناك حديث عن تعرض بنكيران للتعذيب في فترة البصري، وهنا يطرح هاجس الخوف من تلك المرحلة". من جهة أخرى يضيف العلام "رئيس الحكومة يعتبر نفسه بأنه في عهد غير عهد البصري، وهنا يحاول عرض مقارنة بين العهدين".

ويضف العلام أن بنكيران، بصفته رئيسا للحكومة، لا يستطيع أن يميز ما بين صفته الحزبية وصفته كرئيس حكومة، فهو نفسه تختلط عليه المواقف، فهو يتموقع داخل الأغلبية، لكنه في مرات عديدة يضع حزبه في موقف المعارضة.

وزاد العلام: "شخصيا ألمس أن رئيس الحكومة لم يتطبع مع كونه رئيس الحكومة، تجد بعض خطبه تموقعه في المعارضة، لأن حزب العدالة والتنمية لا يوجد بشكل طبيعي في الحكم، وهو لا يوجد اليوم إلا في المؤسسات التي حضر إليها كمنتخب، كالحكومة والبرلمان والمجالس، بيد أننا لا نجد البيجيدي مثلا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمنظومة الدبلوماسية، التي يشارك فيها بسفير واحد"، يضيف العلام.

أما استحضار البصري في خطابات بنكيران فيفسره العلام بأنه "يريد أن ينتقد تجربة سابقة، ولأنه لا يستطيع فعل ذلك بطريقة مباشرة، ينتقد la femme de ménage ديال حسن الثاني". ويتساءل العلام: "أليس بنكيران يقوم اليوم بنفس ما كان يقوم به البصري؟"، مبرزا في ذات السياق أن بنكيران الذي ينتقد أسلوب البصري في الحكم، تجد أحيانا أن لديه بعض السلوكات التي تتسرب إلى وعيه أو لاوعيه، تنتمي إلى "الحاضنة البصراوية"، أو أسلوب حكم البصري.

"الجيل الحالي لا يعرف البصري وأوفقير..

وفي ما إذا كانت تصريحات رئيس الحكومة، التي يستحضر فيها، "البصري وأفقير"، ترمز إلى حزب سياسي بعينه، قال عبد اللطيف وهبي، القيادي في حزب "الأصالة والمعاصرة"، "إن رئيس الحكومة ماكيساليش، لا يهمه إلا "تقريب الناب"، والضرب في شرف أعضاء المعارضة".

وأضاف وهبي، "نحن غير مستعدين للرد على تصريحات رئيس الحكومة اللامسؤولة، فهذا نقاش لا يجدي شيئا، ولا يهم المغاربة"، معتبرا أن "الجيل الحالي لا يعرف البصري وأوفقير، هذه محطة تاريخية تهم جيلنا، وهذا في نظري، لا يهم المغاربة".

http://lakome2.com/politique/decryptage/11784.html

ورشة دولية حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الولوج لسبل التظلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ورشة دولية حول موضوع "ضمان الولوج لسبل التظلم عن انتهاكات حقوق الإنسان في ارتباط مع المقاولات: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" وذلك يومي 2 و3 مارس 2016 بالمعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان بالرباط.

وسيشكل اللقاء، الذي بادرت إلى اقتراحه مجموعة العمل المعنية بالمقاولة وحقوق الإنسان المحدثة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظم بتعاون مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، فرصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من اجل تعزيز معارفها وفهمها للدور الواجب الاضطلاع به لتيسير سبل التظلم الفعلي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمقاولات.

كما يهدف اللقاء إلى تعزيز تبادل التجارب بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال وتحديد دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كآليات غير قضائية للتظلم، في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة في سياق المقاولة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وسيسلط برنامج اللقاء الضوء على مدى يومين على العراقيل القضائية والعملية التي تحول دون ولوج فعلي لسبل التظلم بخصوص الانتهاكات المرتبطة بالمقاولة وسيساهم في تحديد الأنشطة التي يمكن أن تباشرها المؤسسات الوطنية بشكل فردي أو جماعي من أجل تتبع مسلسل إرساء إطار حول المسؤولية القانونية وسبل الانتصاف.

وسيناقش المشاركون في الورشة العديد من المحاور أبرزها "إطار التظلم حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمقاولات"، "مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال التظلم من خلال معالجة الشكايات والوساطة"، "مساهمة المؤسسات الوطنية في التظلم من خلال التحقيقات العمومية والتحريات الرسمية حول المقاولات وحقوق الإنسان"، مشروع المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحامل لعنوان"المسؤولية وسبل التظلم".

وستنطلق الجلسة الافتتاحية للورشة التي ستتميز بمشاركة ممثلين عن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من عشر دول (غانا، أوغاندا، الكامرون، جنوب إفريقيا، كينيا، ماليزيا، مونغوليا، الفليبين، ألمانيا، المغرب) وبالمفوضية السامية لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 2 مارس 2016 بحضور السيد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

http://www.mithaqarrabita.ma/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD?edition=224

PARITÉ : PARTICIPATION SÉLECTIVE

Crée le : 01 mars 2016

"Si le respect est dû à des instances comme le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** ou le Conseil économique, social et environnemental (CESE), elles ne sont pas sacrées !". D'emblée, le ton est donné par Bassima Hakkaoui. Invitée du Club de L'Economiste, la ministre de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social répondait aux critiques qui ont été formulées à son encontre par les deux institutions constitutionnelles. En effet, le CESE et le CNDH avaient émis une série de recommandations dans le cadre de mémorandums concernant le projet de loi relatif à l'Autorité de la parité et de lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD). La ministre, qui assure avoir pris en considération certaines d'entre elles, revient à la charge et affirme "qu'on ne se réfère pas à des "avis" comme ça, mais plutôt aux exigences constitutionnelles et aux principes de Paris".

http://www.leconomiste.com/flash-infos/parite-participation-selective

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Coup de projecteur sur l'art sahraoui

4720/23

• L'évènement se poursuit à l'Espace Expressions CDG jusqu'au 31 mars

• «Reflets Sud» propose au-delà de l'exposition, de la musique, de la poésie…

POUR la première fois, une exposition collective met en valeur les travaux d'artistes issus des provinces du Sud. L'évènement organisé par la Fondation CDG en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se poursuit à l'Espace Expressions CDG à Rabat jusqu'au 31 mars.

A travers l'exposition-atelier «Reflets Sud», Fatima Aijou, Ahmed Bibaoune, El Imam Djimi, Brahim El Haissan, Erragueb El Haissan, Toufa Harah, Manna Idaali et Tayeb Nadif mettent en avant une génération d'artistes créatifs représentant fièrement leur région et disposant d'atouts artistiques distinctifs. «Une telle exposition révèle une face encore peu connue de ces provinces. Dans ces régions, comme ailleurs dans le Royaume, de nouvelles dynamiques culturelles sont à l'œuvre: à Laâyoune, Guelmim, Ouarzazate, Agadir ou Tan Tan, des créateurs participent à égalité, à l'effervescence des arts plastiques qui a marqué le Maroc de ces dernières décennies», souligne Driss El Yazami, président du CNDH. Ces huit artistes ont été sélectionnés avec la collaboration de Bouchta El Hayani, artiste-partenaire de la fondation CDG, et sur proposition de Brahim El Haissan, artiste, écrivain, poète et critique d'art du Sud. Chacun d'entre eux puisent ses traits artistiques dans différents courants et écoles, ainsi que dans diverses expressions: abstrait, figuratif, sculpture, installation… L'exposition est une véritable immersion dans l'univers de l'art sahraoui. L'expo-atelier s'est déroulée en trois temps forts. L'évènement a démarré avec le vernissage qui a eu lieu le 9 février, et s'est poursuivi dans un deuxième temps, le lendemain avec une expo-réalité. Celle-ci a été animée tout au long d'une semaine, par les artistes exposants qui ont réalisé ensemble une grande toile sous forme de triptyque de dimension 3m x 1,40m autour du thème: «De la préhistoire à l'art moderne». La création de cette œuvre, qui a pu être suivie en direct par le public, a été dévoilée le 16 février lors de la séance de finissage.

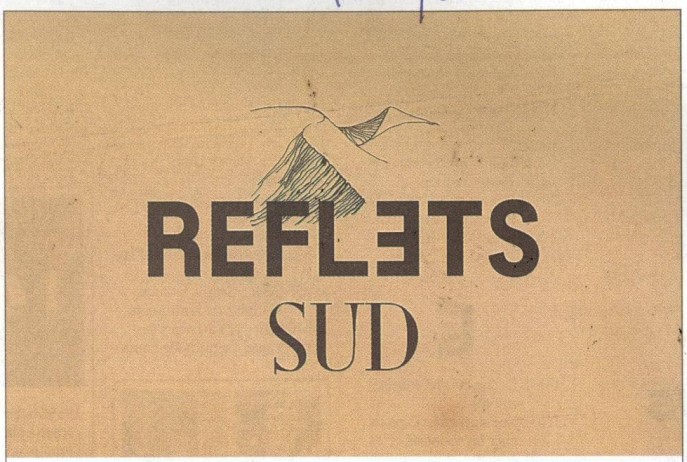

«Reflets Sud» est le premier évènement du genre, à faire la part belle à l'art sahraoui en invitant 8 artistes des provinces du Sud à venir faire découvrir leur univers artistique et plastique (Source: Fondation CDG)

Par ailleurs, cette exposition a également été ponctuée par une table ronde sur les arts plastiques dans les provinces du Sud et des visites scolaires et pour les étudiants qui se poursuivent durant le mois de mars. Au programme également: une soirée musicale hassanie à la Bibliothèque nationale du Royaume (BNRM) le 5 mars, la présentation des publications du Centre des études sahariennes en présence des auteurs le 10 mars et une soirée de poésie hassanie le 18 mars à l'Espace Expressions CDG. ❑

Aïda BOUAZZA

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Plus de 27.838 détenus attendent leur jugement

Les mesures prévues pour limiter le recours à la détention préventive

1,3/15878

Le recours immodéré à la détention préventive est à l'origine de nombreux maux qui rongent le secteur de la justice. Il suffit de rappeler qu'aujourd'hui, 37,6% de la population carcérale est détenue à titre préventif. Pour remédier à cette situation, le ministère de la Justice et des libertés annonce plusieurs mesures, prévues dans le cadre de la réforme du Code de la procédure pénale.

Sur les 74.039 détenus recensés dans les prisons marocaines jusqu'à fin 2015, 37,6% sont en situation de détention préventive.

Le surpeuplement des établissements pénitentiaires a atteint des proportions alarmantes. Derrière cette situation, de plus en plus inquiétante, se cache une pratique très répandue, celle de la détention préventive. Selon les derniers chiffres, annoncés par le ministère de la Justice et des libertés, sur les 74.039 détenus recensés dans les prisons marocaines jusqu'à fin 2015, 37,6% sont en situation de détention préventive, soit 27.838 personnes. Selon les statistiques fournies par le ministère de tutelle, les magistrats au Maroc optent souvent pour la détention préventive. En 2014, sur les 550.000 personnes déférées devant les juridictions du Royaume par les services de la police judiciaire, plus de 20% ont été incarcérées dans le cadre d'une procédure de détention préventive, soit 109.805 personnes. Pour remédier à cette situation et à la problématique de l'encombrement dans les prisons en général, le ministère de la Justice et des libertés compte instaurer et encourager les peines alternatives, et ce en se basant sur les recommandations du Conseil national des droits de l'Homme. Dans ce sens, l'avant-projet du Code pénal stipule que les travaux d'intérêt public, l'amende quotidienne ainsi que la limitation de certains droits peuvent remplacer les peines privatives de liberté. Selon l'actuelle mouture du projet, ces mesures ne peuvent être appliquées quand il s'agit de crimes relatifs aux délits de corruption, à l'abus de pouvoir, au trafic de drogue, au trafic des organes humains et à l'abus sexuel sur mineurs. Au niveau de la procédure pénale aussi, des changements considérables sont prévus pour limiter le recours à la détention préventive. Dans ce sens, le projet de loi relatif au Code de la procédure pénale précise que la détention préventive reste une mesure exceptionnelle à appliquer dans des cas limités et seulement quand d'autres mesures sont inapplicables. Ainsi, les responsables judiciaires ne pourront décider de la détention que dans certains cas, tels que le risque d'interruption de l'enquête, la volonté de protéger des preuves ou la présence du risque de fuite de l'un des suspects. En se référant au projet de loi relatif à la procédure pénale, le parquet ou le juge d'instruction devront justifier toute décision de recours à la détention préventive. S'ils optent pour cette mesure dans le cas des affaires criminelles, les magistrats vont devoir limiter la durée de détention à huit mois au lieu d'une année, comme c'est le cas actuellement. Dans le cas des mineurs, la nouvelle loi stipule que l'âge minimal de mise en détention passe à 15 ans à la place de 12 ans dans la loi en vigueur actuellement.■

Ayoub Lahrache

> Les travaux d'intérêt public, l'amende quotidienne ainsi que la limitation de certains droits peuvent remplacer les peines privatives de liberté.

Les affaires de drogue sur la première marche du podium

La population carcérale au Maroc a atteint 74.039 personnes en décembre 2015. Selon les chiffres du ministère de la Justice et des libertés, ce sont les affaires relatives à la drogue qui viennent en tête avec quelque 20.317 prisonniers, soit 27,44% de la totalité de la population carcérale. Les crimes et les délits liés à l'argent arrivent en deuxième position avec 26,96% des prisonniers. En effet, 19.964 personnes ont été incarcérées pour vol, pour avoir émis des chèques sans provision ou pour abus de confiance. Quant aux affaires liées au terrorisme, elles ont concerné 917 personnes, soit 1,24% de la totalité des prisonniers.

Table ronde : «Les arts plastiques dans les provinces du Sud»

Un foisonnement de créativité qui mérite d'être valorisé par des infrastructures adéquates

Ouafaâ Bennani, LE MATIN 01 March 2016

Dans le cadre de l'exposition-atelier «Reflets Sud», organisée par le Conseil national des droits de l'Homme, en partenariat avec la Fondation CDG, une table ronde s'est tenue récemment sur le thème : «Les arts plastiques dans les provinces du Sud».

Cette rencontre, encadrée par le spécialiste d'art contemporain Moulim Laâroussi et les critiques d'art Brahim El Haissan et Amirouch Benyounès, a vu la participation des artistes peintres Toufa Harrah, El Imam Djimi et Fatima Aijou. Ces derniers, en compagnie de Brahim El Haissan, Ahmed Bibaoune, Erragueb El Haissan, Manna Idaali et Tayeb Nadif sont les huit artistes, issus des provinces du Sud, qui exposent leur monde pictural tout à fait exceptionnel, à l'Espace Expressions CDG jusqu'au 31 mars. Une belle palette de couleurs et de formes montrant un échantillon de créativité d'artistes plasticiens du Sud et qui nous donne un aperçu sur l'univers des arts plastiques dans les régions du Sud marocain. Beaucoup de spécialistes trouvent cet art très fertile et qu'il connait un épanouissement incroyable.

Dans sa lecture de la scène plastique du Sud, l'artiste et critique Brahim El Haissan a divisé les plasticiens de ces régions du Sahara en trois catégories. «Il y a des artistes autodidactes, ne maitrisant pas assez les techniques picturales, qui ont surtout travaillé sur des sujets locaux, en relation avec le patrimoine et les traditions du terroir. Une deuxième catégorie de professeurs d'éducation plastique et d'art appliqué qui se sont employés à intégrer leur expertise en matière plastique dans leurs travaux créatifs. Puis un troisième genre d'artistes du Sud, ayant fait des études principalement à l'École des beaux-arts de Tétouan, et qui ont apporté d'autres expériences plastiques, comme la photographie et l'installation.

Nous avons donc une vraie abondance en termes de créativité dans les provinces du Sud. Ce qui nous manque, ce sont les infrastructures pour accompagner ce flux artistique. Nous avons besoin, entre autres, d'une École régionale des beaux-arts et de vraies galeries d'exposition. Et là, je tiens à saluer cette initiative et ses concepteurs : la Fondation CDG et **le Conseil national des droits de l'Homme**, de nous permettre de faire découvrir nos travaux au public de la capitale. J'espère que d'autres opportunités de ce genre se renouvelleront dans d'autres villes du Royaume. Car cela nous a vraiment fait plaisir de nous rencontrer entre artistes, de débattre de plusieurs sujets et d'avoir un dialogue direct avec les critiques et les visiteurs», souligne Brahim El Haissan, coordinateur de l'exposition. Et d'ajouter que cette exposition a un impact très positif aussi bien sur les artistes que sur les passionnés de l'art. «Il faut dire, aussi, que l'atelier que nous avons mené ensemble, pour la réalisation du triptyque, a consolidé notre relation entre artistes et ouvert d'autres horizons de travail», renchérit-il.

Après avoir discuté et débattu autour de l'expérience artistique picturale dans le Sud et sur l'état des lieux de l'expérience plastique dans ces régions, les intervenants ont proposé des initiatives à prendre pour promouvoir ce courant et ses acteurs. Ainsi, un bilan a été fait et des recommandations pertinentes proposées afin de valoriser ce volet de la scène culturelle régionale, notamment l'acquisition des œuvres réalisées par les artistes-peintres issus des provinces du Sud dans la perspective de créer un futur musée régional, la création d'une École régionale des beaux-arts afin de dynamiser et professionnaliser l'expérience plastique dans le Sud, faire participer les artistes issus des régions du Sud à des rencontres culturelles aux échelles nationale et internationale, réaliser un guide adéquat pour faire connaître la scène picturale dans le Sud ainsi que ses principaux acteurs et courants, concevoir un prix annuel pour promouvoir la créativité artistique, puis faire profiter les artistes de stages auprès de professionnels afin de consolider leurs acquis et enrichir leurs expériences. De belles perspectives que nous aimerions voir concrétisées dans un futur très proche.

http://www.journaux.ma/art-culture/22995

http://lematin.ma/journal/2016/un-foisonnement-de-creativite-qui-merite-d-etre-valorise-par-des-infrastructures-adequates/242621.html

Atelier international

Les INDH et l'accès aux recours relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises

La rencontre a pour objectifs de promouvoir l'échange des expériences entre les institutions nationales des droits de l'Homme et d'identifier leur rôle potentiel en tant que mécanismes de recours non judiciaires dans ce genre d'affaires.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, les 2 et 3 mars à Rabat, un atelier international sur le thème : «Garantir l'accès aux recours relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises : Le rôle des INDH».

Initié par le Groupe de travail du Comité international de coordination sur les droits de l'Homme et entreprises (GT CIC), en collaboration avec l'Institut danois des droits de l'Homme (DIHR), cet atelier permettra aux institutions nationales des droits de l'Homme (INDH) de renforcer leurs connaissances et leur compréhension sur le rôle à jouer pour faciliter l'accès aux recours effectifs pour les victimes des violations des droits de l'Homme liées aux entreprises, indique un communiqué du CNDH.

Il a notamment pour objectifs de promouvoir l'échange des expériences entre les INDH dans ce domaine et d'identifier le rôle potentiel des INDH en tant que mécanismes de recours non judiciaires dans les affaires de violations des droits de l'Homme liées aux entreprises aussi bien à l'échelle nationale qu'extraterritoriale, précise la même source.

Cette rencontre vise également à jeter la lumière sur les obstacles judiciaires et pratiques aux recours effectifs relatifs aux violations des droits de l'Homme liées aux entreprises et à contribuer à l'identification des actions que pourraient entreprendre lus INDH, de façon individuelle ou collective, pour suivre le processus de mise en place d'un cadre sur la responsabilité légale et les voies de recours.

Selon le communiqué, plusieurs thématiques seront débattues lors de cet atelier dont «Le cadre des recours sur les violations des droits de l'Homme liées eux entreprises», «La contribution des INDH aux recours à travers le traitement des plaintes et la médiation», «La contribution des INDH au recours à travers les enquêtes publiques et les investigations officielles sur les entreprises et les droits de l'Homme», et «Projet +responsabilité et voies de recours du HCDH".

Cette rencontre qui aura lieu à l'Institut national de formation des droits de l'Homme (INFOH), sera marquée par la participation des représentants de dix INDH (Ghana, Ouganda, Cameroun, Afrique du Sud, Kenya, Malaisie, Mongolie, Philippines, Allemagne, Maroc) et du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme.

http://lematin.ma/journal/2016/les-indh-et-l-acces-aux-recours-relatifs-aux-violations-des-droits-de-l-homme-liees-aux-entreprises/242627.html

Houria Esslami, la femme de l'ombre qui passe en première ligne à l'ONU

Mercredi, 2 mars, 2016 à 10:58 -Par Abdellah CHAHBOUN-

Genève – Du fond de la vallée d'Ouarzazate des années soixante-dix, la petite Houria ne croyait pas qu'elle serait appelée à de hautes destinées bien loin des sommets enneigés de l'Atlas qui lui cachaient l'horizon.

Après des études primaires dans la petite ville aux confins de Drâa où s'installèrent ses parents à l'époque, cette native d'Oujda a évolué dans une famille moyenne sans histoire au moins jusqu'au jour où son frère Mohamed ait été victime de disparition forcée.

Elle mène depuis lors un combat inlassable "pour la vérité" aux côtés de sa famille et des proches des disparus. Sa motivation, au départ personnelle, et sa profession de traductrice ne l'ont pas empêchée de s'engager petit à petit dans un parcours exceptionnel, au Maroc comme à l'étranger.

"C'est un travail de longue haleine et d'une grande ampleur puisque nous assistons à l'apparition d'acteurs autres que les Etats qui compliquent davantage la mission de recherche de la vérité sur les cas de disparition", confie Mme Esslami à la MAP. Souvent complexe, ce travail peut être à ses yeux aussi frustrant quand le sort est généralement concluant au décès et des fois sans dépouilles.

A 48 ans, la co-fondatrice du Forum marocain pour la vérité et l'équité est sortie de l'ombre dont elle en est en tout cas toujours adepte. Mais rien ne peut bousculer son calme, son regard insaisissable et sa sérénité, sources aussi de son énergie inébranlable.

Elle fait le tour du monde, tantôt comme membre du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** plaidant pour l'expérience marocaine en matière des droits humains, tantôt comme présidente du Groupe des Nations unies sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI). Et de ses deux positions, la première femme présidente de ce mécanisme international depuis sa création il y a 35 ans montre et démontre que le succès à l'international n'est pas la chasse gardée de la gent masculine.

L'experte internationale conçoit son travail à la fois comme une mission humanitaire et une grande responsabilité puisqu'il s'agit d'établir le sort de personnes dont les familles, déchirées par l'absence d'un proche, portent tout leur espoir sur le groupe onusien pour avoir de l'information.

"C'est un grand défi devant le nombre de plaintes reçues et les moyens limités dont dispose le GTDFI. C'est une course continue contre le temps", indique l'experte qui se dit consciente de sa lourde tâche au sein de ce groupe dont elle assure la présidence depuis septembre.

Celle qui a été directrice exécutive de la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains semble bien décidée à laisser son empreinte sur l'action internationale contre toute privation de liberté ou dissimulation du sort réservé aux personnes disparues. Un tel apport confirme, dit-elle, que la dynamique nationale est susceptible de produire des ressources humaines qui ont leur place à l'échelle internationale

C'est la raison pour laquelle elle s'emploie au quotidien pour "maintenir et améliorer l'efficacité du groupe et lui préserver son rôle de médiateur entre les proches des victimes et les Etats".

Aujourd'hui, Houria Esslami ne cache pas son désir d'apporter sa "modeste contribution" à l'immense

chantier des droits de l'Homme au Maroc. Cette entreprise, estime-t-elle, "exige de toutes et de tous, gouvernement, société civile et institutions nationales, un engagement continu dans la mise en œuvre afin de rendre effective la prise de conscience et la jouissance de ces droits".

Lauréate de l'Ecole Roi Fahd supérieure de traduction au milieu des années 90, l'experte marocaine estime que la prise de conscience et la culture des droits ne peuvent être que les fruits d'un engagement de tous les jours. Cet engagement-là, Houria l'assume pour le bien avant tout de son pays qu'elle tient "à servir de n'importe quelle dynamique et quelle que soit sa position".

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/houria-esslami-femme-lombre-passe-en-premiere-ligne-lonu/